

الخدمات الإلكترونية كآلية لمكافحة الفساد الإداري

Electronic services as a mechanism to combat administrative corruption

د. بن سويسي خيرة

المركز الجامعي صالحى أحمد النعامة

مخبر الجرائم العابرة للحدود

ben-souici@cuniv-naama.dz

ط.د مومني فايزة

المركز الجامعي صالحى أحمد النعامة

مخبر الجرائم العابرة للحدود

moumeni@cuniv-naama.dz

ملخص:

سعت هذه الورقة البحثية من خلال الموضوع المطروح والذي يتناول التطورات في مجال تحديث الخدمة العامة ومعالجة الانتقال النوعي من الخدمات الورقية التقليدية إلى الخدمات الإلكترونية، واستراتيجيتها لمكافحة الفساد الإداري والقضاء على جميع مظاهره من المحسوبية والرشوة وإساءة استعمال السلطة التي تقف حائلا دون تطور المرافق العامة، فبفضل تبني هذه الاستراتيجية من الخدمات الفعالة التي ساهمت بشكل كبير في تحسين المرافق والعمل على تفعيل المساواة في ضوء خدمات إلكترونية عالية الجودة، والقضاء على جميع أشكال البيروقراطية والفساد وتحقيق الشفافية.

كلمات مفتاحية: الفساد الإداري، الخدمة الإلكترونية، المرفق العام، مبدأ المساواة.

Abstract:

This research paper sought through the topic presented, which deals with developments in the field of modernizing the public service and addressing the qualitative transition from traditional paper services to electronic services, and its strategy to combat administrative corruption and eliminate all its manifestations of nepotism, bribery and abuse of power that stand in the way of the development of public utilities, thanks to Adopting this strategy of effective services that greatly contributed to improving facilities and working to activate equality in the light of high-quality electronic services, eliminating all forms of bureaucracy and corruption, and achieving transparency.

Keywords: Administrative corruption, electronic service, public utility, the principle of equality.

تواجه البشرية في عصرنا الحالي تحديات ومخاطر تطوقها من كل حذب وصوب وتحيط بها من جميع الجهات ولعل من أصعب هذه المخاطر والتحديات ظاهرة الفساد بشكل عام والفساد الإداري بشكل خاص.

ولا يقتصر الفساد الإداري على مجتمع معين أو دولة بذاتها، بل هو مشكلة عالمية عرفتها كل الدول على اختلاف مستوياتها، ويقوم على أساس الاستعمال السيئ للسلطة لتحقيق المنافع الخاصة على حساب المنافع العامة وتطور المجتمع، كما أن له عواقب وخيمة في جميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والدينية، ويعيق الفساد الإداري معدلات النمو الاقتصادي ويضعف الثقة في التنظيم العام ويشكل تهديدا للديمقراطية ومدخلا للجريمة والإرهاب، لذلك فقد جذبت هذه الظاهرة انتباه جميع المجتمعات والدول، وتعالق النداءات لإدائه والحد من انتشاره.

من أجل محاربهه جاءت فكرة الخدمات الإلكترونية في ظل انتهاج استراتيجية الإدارة الإلكترونية، باعتبارها إحدى الصيغ المناسبة للتعامل مع هذه الظاهرة، حيث أصبحت الخدمات الإلكترونية ضرورة حتمية يجب السعي لتطبيقها في جميع الدول التي تريد مواكبة مستجدات عصر الثورة الرقمية، وألا تتخلف عن التطور التكنولوجي للمعلومات والاتصال.

كما تتميز الخدمات الإلكترونية بالعديد من المزايا منها سرعة التنفيذ وخفض التكاليف وتبسيط الإجراءات، وكذلك ضمان الشفافية في الإدارة ومحاربة المخالفات الوظيفية وجرائم الفساد الإداري.

تكمن أهمية هذه الورقة البحثية في تحقيق أهميتها العلمية من خلال البحث في موضوع الفساد الإداري ومدى خطورته والذي أصبح ظاهرة منتشرة في جميع الأمم والشعوب، ويؤثر بشكل مباشر في خطط التنمية والتطور ورفاهية مجتمعات، ناهيك عن الفقر والتخلف الناتج عن هذه الظاهرة، وأيضاً إلى معرفة إحدى أهم آليات مواكبة التطورات التكنولوجية ألا وهي الخدمات الإلكترونية فهي نتاج الثورة الإلكترونية وتحول الرقمي في تحسين أداء المرافق العامة، ورفع كفاءتها، وتعزيز فعاليتها في تحقيق الأهداف المرجوة منها، وكذلك ما تتميز به الخدمات الإلكترونية من سمات كالسرعة والدقة والفعالية والشفافية التي تمكن المواطن من خدمات معاصرة ذات جودة ونوعية.

وتتضاعف أهمية هذه الدراسة في الواقع من خلال فتح مجال أمام المصلحين وصناع القرار لاستغلال هذه الوسيلة المستجدة والمتمثل في الخدمات الإلكترونية من أجل تحقيق إصلاح المرافق العامة ومحاربة الفساد الإداري واعتماد عليها كمنهج في القضاء على كل أشكال البيروقراطية والتعقيدات الإدارية وتحقيق الشفافية، والمشكل الذي يطرح نفسه ما مدى فاعلية الخدمات الإلكترونية في محاربة الفساد الإداري والحد من انتشاره؟

من أجل معالجة الإشكالية المطروحة والإجابة عنها اخترنا المنهج التحليلي كونه أكثر المناهج الملائمة للإلمام بالموضوع ويرتكز على الشرح والتحليل الدقيق لكل عناصر الموضوع وفق منهج الاستقراء في تحديد بعض المفاهيم منها مفهوم الفساد الإداري والخدمات الإلكترونية والمرفق العام ومحاولة الاستنتاج والنقد.

ومن أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة قمنا بتقسيم المقالة إلى شقين أساسيين:

ـ الإطار المفاهيمي للفساد الإداري والخدمة الإلكترونية.

ـ الخدمة الإلكترونية ودورها في مكافحة الفساد الإداري.

2. الإطار المفاهيمي للفساد الإداري والخدمة الإلكترونية

في ظل التغيرات التي فرضت في وقتنا الحالي من عصر المعلوماتية على رأسها التقدم التكنولوجي أصبح من ضروري على الإدارة أن تتكيف مع مستجدات واستغلال التكنولوجيا في مجال الخدمات العمومية، فقد أوجدت مفهوماً جديداً لها وأعطتها أكثر دقة وسهولة وغيرت في نمطها التقليدي إلى إلكتروني واعتمدت عليها كمنج لمحاربة الفساد الإداري الذي انتشر بشكل رهيب في الإدارات وأضحى عائق في تطويرها وترقيتها.

1.2 الإطار المفاهيمي للفساد الإداري:

يعتبر الفساد الإداري ظاهرة عالمية خطيرة وواسعة الانتشار ذات جذور عميقة، كما له أبعاد كثيرة تؤثر على المجتمعات والدول، وانتشر بشكل كبير في عصرنا وتفاقم وأصبح من معضلات العصر.

1.1.2 تعريف الفساد الإداري:

اختلفت تعريفات الفساد الإداري اختلافاً كبيراً، ومرد هذا الاختلاف إلى الزاوية التي يعرف منها، وسناقش كلاً من تعريف الفساد الإداري من جانب اللغوي، وكذلك تعريفه في القرآن الكريم وفي الاصطلاح.

أ. تعريف الفساد الإداري في اللغة:

إن الفساد في اللغة مصدره من الفعل (فسد) ونقيضه الفعل صلح، والفساد في اللغة معناه البطلان، فيقال فسد الشيء بمعنى بطل واضمحل أو تغير، قال سيبويه جمع هلكى لتقاربهما في المعنى.¹

ب. الفساد في القرآن الكريم:

جاءت كلمة الفساد ومشتقاتها الاسمية والفعلية في أكثر من خمسين موضعاً في القرآن الكريم موزعة على ثلاث عشرة سورة ولكل منها له مفهومه، وسنعرض بعض معانيه:

● الفساد بمعنى سفك الدماء وإهلاك الحرث:

قال الله تعالى " وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ ۗ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ " .²

● الفساد بمعنى المعصية

قال الله تعالى: " وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ * أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِنْ لَا يَشْعُرُونَ " .³ ويقصد بالفساد على أنه كل المعاصي والمخالفات لشريعة الإسلام ومقاصدها والعمل بما يخالفها.

ج. تعريف الفساد الإداري اصطلاحاً:

اختلفت تعريفات الفساد الإداري في الاصطلاح، ويرجع هذا الاختلاف للمفكرين والقانونيين والسياسيين لأننا نجد في جميع مجالات وميادين الحياة، ولكن اتفقوا حول معنى وقصد واحد، وهو إساءة استخدام السلطة العامة من أجل تحقيق مكاسب أو منافع شخصية.

الفساد هو تحويل أو تغيير من حالة الاعتدال والإصلاح إلى حالة تجاوز الاستقامة.⁴

أما في البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة فجاء فيه أن الفساد الإداري يعتبر "إساءة استعمال القوة العمومية أو المنصب أو السلطة للمنفعة الخاصة سواء عن طريق الرشوة أو الابتزاز أو الاستغلال النفوذ والمحسوبية أو الغش أو تقديم إكراميات".⁵

يرى صندوق النقد الدولي مفهوماً آخرًا للفساد بأنه علاقة التبعية الأيدي طويلة التي تهدف إلى جني فوائد من هذا السلوك لشخص أو مجموعة مرتبطة بالآخرين.⁶

ويمكن القول من التعريفات السابقة إن تعريف الفساد الإداري في الاصطلاح متعددة، وهذا الاختلاف مرده إلى تناقض المدارس الفلسفية التي اختلفت توجهاتها، وكذلك اختلاف ثقافات الكتاب والباحثين والعلماء في أفكارهم وتوجهاتهم. لكنهم اتفقوا على تصنيف الفساد الإداري كظاهرة خطيرة لها تأثير سلبي على جميع المستويات وفي جميع المجالات، وتطال الدولة ومؤسساتها وهياكلها، وهذه الظاهرة منتشرة في جميع دول العالم وخاصة الدول النامية.

2.1.2 مظاهر الفساد الإداري:

من أهم الممارسات الغير أخلاقية للفساد الإداري:

أ. **استغلال السلطة أو الوظيفة:** تعد جريمة استغلال السلطة أو الوظيفة من ممارسات الفساد الإداري وجريمة تعاقب عليها كافة قوانين الدول حول العالم، وهذه الجريمة عبارة عن قيام الموظف بفعل أو امتناع له ، ويكون هذا الفعل ذو طابع وظيفي مخالف للقانون أو التنظيم خلال أو أثناء ممارسة لوظيفته، من أجل أن يلحق الضرر بالآخرين.⁷

ب. **الرشوة:** تعتبر جريمة الرشوة من أخطر جرائم الفساد الإداري التي يجب مكافحتها والقضاء عليها، لما تشكله من مخاطر وتهديدات للمجتمعات، ويقصد بجريمة الرشوة اتجار الموظف العام في أعمال الوظيفة المنوطة به والإخلال بواجب الأمانة و النزاهة الواجب على كل من يتولى وظيفة أو يؤدي خدمة عامة وذلك لتحقيق مصلحة خاصة، فتقوم هذه الجريمة بمجرد أن يطلب الموظف منفعه لنفسه أو للغير مقابل أداء العمل أو الامتناع عن القيام به، وتقوم الجريمة الرشوة حتى ولو رفض الراشي الاستجابة لطلبه، ولا يهم إذا استجاب الراشي للقبول، أو حصل الموظف على المنفعة أم لا، أو بمجرد وعده به ولم يحصل عليها الموظف فعلاً.⁸

ج. **الاختلاس:** تعد جريمة الاختلاس أخطر مظاهر الفساد الإداري في جانبه المالي وتهديدا مباشرا للاقتصاد، ويقصد بيها كل تصرف أو فعل يقوم به الموظف العام يعبر عن نيته في تحويل المال أو الشيء الذي في يده من الحياة ناقصة أي الحياة المؤقتة إلى الحياة الدائمة.⁹

د. **المحسوبية والوساطة:** تعتبر المحسوبية والوساطة من سلوكيات الفساد الإداري القائمة على التمييز بين المواطنين وبين المناطق أو بين شرائح وفئات المجتمع، فالمحسوبية هي إحدى الظواهر السلوكية التي تعاني منها الإدارة وتكون نتيجة الإهمال في أداء العمل أو الامتناع عنه بهدف تفضيل طرف على آخر دون وجه حق من أجل الحصول على مصالح وخدمات معينة، مثل منح العقود والإيجارات والاستثمارات، أما الوساطة هي تدخل شخص له منصب ونفوذ لصالح من لا يستحقون التعيين، أو التنازل عن عقد، أو إعطاء شيء ليس من حقه، وتعد كل من جريمة الوساطة والمحسوبية انتهاك لمبدأ تكافؤ الفرص والمساواة بين الأفراد والمواطنين في الحصول على مصلحة خاصة أو الخدمات، وانحرافاً عن السلطة يستوجب المساءلة والعقاب.¹⁰

هـ. **تقديم الهدايا والإكراميات للموظفين:** هذا يعتبر من أكل أموال الناس بالباطل. قال تعالى: " ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها إلى الحكام لتأكلوا فريقاً من أموال الناس بالإثم وأنتم تعلمون "¹¹، الهدية والإكرامية جاءت للموظف فقط على أساس أنه موظف وليس بسبب شخصيته الطبيعية، وتكون هذه الهدية بين الموظفين أو رؤسائهم أو بين أصحاب العمل وموظف وهدفها لجعل الحق باطلا والباطل حقاً، وتعتبر من أشكال الرشوة المنتشرة لأنها تدل على براءته وحسن نيته، ولكن في الواقع يدل على فساد الموظف.¹²

نستنتج مما سبق أن مظاهر الفساد الإداري كثيرة ومتنوعة، وقد تزيد وتخلق جرائم فساد إداري أخرى، وهذا يرجع إلى التطور الملحوظ في جميع الميادين، وبالتالي تظهر جرائم الفساد الإداري بطريقة حديثة.

2.2 الإطار المفاهيمي للخدمة الإلكترونية:

شهد العالم تطورات داخلية وخارجية انعكست على تغيير الجوهر في الإدارة، انتقلت فيها الخدمة العامة من تصوراتها التقليدية البسيطة القائمة على زيارة المواطن للإدارة العامة والبحث عن الخدمة، إلى مفهوم جديد يقوم على زيارة الإدارة للمواطن في منزله. ومكان عمله وتستجيب لاحتياجاته.

1.2.2 تعريف الخدمة الإلكترونية:

مصطلح الخدمة الإلكترونية حديث ويرتبط بالتغيرات في مجال التكنولوجيا والإعلام، حيث يتزايد استخدام الباحثين والممارسين لمفهوم الخدمة الإلكترونية، منذ عام 2000¹³.

إن الخدمة الإلكترونية هي مجموعة من الخدمات والنشاطات تُقدم إلكترونياً، وتستخدم التكنولوجيا الحديثة لتقديمها بشكل سريع وفعال، وتتميز بتوفير الوقت والجهد وتقليل التكاليف المالية للمستخدمين، إضافةً إلى زيادة مستوى الراحة والسهولة في الوصول إلى الخدمات من خلال العملية التي يتم تخزينها على شكل خوارزمية يتم تنفيذها بواسطة شبكة الاتصال البرامج¹⁴. الخدمات الإلكترونية هي قدرة الأجهزة العمومية على التبادل المعلومات فيما بينها من جهة وتقديم الخدمات للمواطنين والقطاع العام من جهة أخرى، وذلك بسرعة وتكلفة منخفضة عبر شبكات الإنترنت مع ضمان سرية وأمن المعلومات المتناقلة في أي وقت وأي مكان¹⁵.

بناءً على ما سبق، نستنتج أن الخدمات الإلكترونية تتمثل في استخدام أدوات تكنولوجيا الحديثة، لتقديم الخدمات الإدارية للمواطنين في أي وقت ومن أي مكان بأقل جهد وتكلفة.

2.2.2 متطلبات الخدمة الإلكترونية:

من أجل مواكبة التطور التكنولوجي في العالم وبهدف تحسين استخدام الآليات الإلكترونية الحديثة اعتمدت عدة الإدارات على الخدمات الإلكترونية و البوابة الإلكترونية التي تعد من الاتجاهات الحديثة في المجال الإداري وإحدى أهم آليات الناجحة لتحسين جودة الخدمة العمومية و عصرة القطاعات لما تحده من تغيير في الأسلوب العمل الإداري وفعالته في أداء، ولها دور فعال في تقريب المواطن من الإدارة من خلال توفير المعلومات و الخدمات على مدار 24 ساعة من أي مكان و بأقل تكلفة وجهد ومن أجل نجاح هذه التقنية اعتمدت على مجموعة من متطلبات نذكر منها¹⁶:

أ. القوانين والتشريعات: توفير تشريعات لازمة وبيئة قانونية لاستغلال الخدمات الإلكترونية لأنها تعتبر العامل الأساس في نجاحها وتعطي مشروعية استغلالها وتبين لنا مباحاتها والعقوبات على جرائم المتعلقة بيها، وأصدرت العديد من الدول تشريعات قانونية نذكر منها:

1. التشريع الإمارات العربية المتحدة:

- قرار مجلس الوزراء رقم 62 لسنة 2017 المتعلق برسوم بخدمات وبوابة التصديق الرقمي¹⁷ في المادة الأولى تعريف بوابة التصديق الرقمي: هي بوابة تمكن الجهة من التحقق واثبات هوية تعاملها إلكترونياً وذلك من خلال خدمات يصدر بتحديدتها قرار من المجلس بناء على اقتراح المدير العام .

خدمات الربط الإلكتروني: هي منصة تتيح للجهة توفير البيانات الشخصية والتحقق منها، وذلك من خلال خدمات يصدر بتحديدتها قرار من المجلس بناء على اقتراح المدير العام .

- نص قرار مجلس الوزراء رقم (36) لسنة 2021، بشأن استخدام تقنيات التعاملات الرقمية في المعاملات والمسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية¹⁸ في مادته الثانية تستخدم وسائل تقنية المعلومات في المعاملات والمسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية كالزواج والطلاق والوصايا

، وكافة المستندات التي يتطلب القانون تصديقها أمام الكاتب العدل وفقاً للضوابط والإجراءات الواردة في القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 2006 والقانون الاتحادي رقم (4) لسنة 2013 وتعديلاته المشار إليهما ، والقوانين والقرارات ذات الصلة السارية في الدولة .
أ.2. التشريع الجزائري:

- المرسوم التنفيذي رقم 307/2000 المؤرخ في 2000، المعدل لمرسوم رقم 257/98¹⁹ كيفية إقامة خدمات الانترنت واستغلاله.
- المرسوم التنفيذي رقم 162-07 المؤرخ في 2007، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 123-01 والمتعلق بنظام الاستغلال المطبق على كل نوع من أنواع الشبكات بما فيها اللاسلكية الكهربائية وعلى مختلف خدمات المواصلات السلكية واللاسلكية.²⁰
- المرسوم التنفيذي رقم 98 - 257 الذي يضبط شروط وكيفيات إقامة خدمات "انترنت" واستغلالها.²¹

ب. النظام المالي: يجب توفير الأموال وتدعيم المادي للإدارات من أجل إنجاح تطبيق الخدمات الإلكترونية بإضافة إلى توفير تمويل مناسب من أجل تدريب الموظفين على استخدام هذه التقنية.

ج. الإعلام والتوعية: يجب توعية المواطنين بمدى أهمية الانتقال إلى الخدمات الإلكترونية لما تتمتاز به من مزايا وخصائص تخدم المستفيد منها بدرجة الأولى، بإضافة توعيتهم على كيفية الاستفادة منها.

د. تنمية الإطارات البشرية: يعتبر العنصر البشري الأهم في نجاح الخدمات الإلكترونية لهذا يجب تنمية وتطوير مهارات وقدرات الموظفين وخاصة القيادات الإدارية لتتلاءم مع طبيعة هذه التقنية الحديثة ويكون من خلال برنامج قائم على تنمية الكوادر البشرية، وإعداد خطة مناسبة لتأهيل الموظفين على مستوى الإدارة لتقديم خدمات عالية الجودة.

هـ. التطوير الفني: لتطبيق الخدمات الإلكترونية لابد من توفير الوسائل التكنولوجية الحديثة التي تحتاجها هذه التقنية من أجل تقديم خدمات للمواطنين وتمثل في توفير البنية التحتية وتأمين أجهزة الحاسب آلي وكل الأجهزة المرافقة له وربطه بشبكات ووسائل الاتصال الحديثة وتجهيزات ومعدات وأنظمة وبيانات وتطبيقات التي جاء بيها التطور التكنولوجي.²²

2.3 البوابة الخدمات الإلكترونية:

البوابة وهي مشتق من كلمة باب والتي تعني باباً مفتوحاً يرى المستخدم من خلاله عالم المعلومات والأنشطة والأحداث التي توفرها الإنترنت، وكلمة بوابة مأخوذة من المصطلح الإنجليزي **portal** يعني المدخل أو الباب، أما بالنسبة لمفهومه العلمي فهو موقع إلكتروني يوجد فيه الكثير من البيانات والمعلومات المتعلقة بموضوع أو مجال معين، ومن شروط الحصول على هذه المعلومات يجب أن يكون المستخدم مسجلاً في هذا الموقع.²³

3. الخدمة الإلكترونية ودورها في مكافحة الفساد الإداري

أدى تطور ثورة المعلوماتية وظهور وسائل الاتصال الحديثة إلى تغير في المرفق العام، لا سيما في مجال الخدمات الذي يحكم معظم أنشطته، بحيث انتقلت من الخدمات التقليدية إلى الخدمات الإلكترونية التي ساهمت بشكل كبير في تحسين المرفق والقضاء على الفساد الإداري والمتمثل في المحسوبية والرشاوى والوساطة ... إلخ. من أشكال الفساد الإداري ومحاربة البيروقراطية ومعظم التعقيدات المعروفة في الخدمات.

1.3 مفهوم المرفق العام:

تشكل فكرة المرافق العامة أساس النظريات والمبادئ القانون الإداري، حيث تعتبر مظهر رئيسي من مظاهر تدخل الدولة لتلبية الاحتياجات العامة للأفراد من خلال الخدمة العامة.

1.1.3 تعريف المرفق العام:

قد أثار الفقه خلافاً كبيراً حول تعريف المرفق العام ومرد ذلك إلى الزاوية التي ينظر منها كل فريق.²⁴ اختلف الفقهاء في تعريف المرافق العامة، فعرفها البعض من المعيار الشكلي أي العضوي الذي يعني أي هيئة أو منظمة أنشأتها الدولة لتلبية احتياجات المصلحة العامة، والبعض عرّفه من المعيار الموضوعي أي المادي الذي يعني بيه نشاط يقوم به شخص اعتباري أو معنوي عام لغرض تلبية الاحتياجات العامة، ولقد وجدت صعوبة في الاتفاق على تعريف شامل له، وكان الرأي الأكثر صحة هو الجمع بين المعيارين، أي المعيار المختلط، وبالتالي الجمع بين المعايير العضوي والموضوعي.

ونجد في الفقه الفرنسي العميد ليون ديجي عرف المرفق العام مستندا على المعيارين ومجمعهما مع بعض فعره على أنه "نشاط يحتم على السلطة القيام به لتحقيق التضامن الاجتماعي"²⁵.

في ضوء ما سبق، يمكن تقديم تعريف شامل للمرفق العام، ويقصد بيه أي نشاط تقوم به الإدارة بنفسها أو بواسطة أفراد عاديين تحت إشرافها ورقابتها بهدف الحصول على مصلحة عامة للجمهور.

2.1.3 تعريف مبدأ المساواة:

يجد هذا المبدأ أساسه وجذوره في الديانات السماوية على رأس هذه الديانات الشريعة الإسلامية.

قال الله تعالى في كتابه العزيز " يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ".²⁶

ويقصد بالمبدأ المساواة في المرفق العام خلق مساواة بين الأفراد في الحقوق والواجبات وعدم تمييز والتفرقة بينهم على أساس اختلاف الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة وهذا المعنى العام للمساواة، كما لا يفهم أنها مطلقة بل يجب أن تفهم بمفهوم نسبي، فالمساواة لا تكون إلا بين الأفراد المتواجدين في نفس المركز القانوني الواحد وبنفس الظروف، ولكن لا مساواة بين فئات الأفراد التي لا تماثل مراكزهم القانونية أو الظروف التي تتواجد فيها.²⁷

2.3 دور الخدمة الإلكترونية في المرفق العام للحد من الفساد الإداري:

يعمل نظام الخدمات الإلكترونية في المرافق العامة على مكافحة الفساد الإداري من خلال العناصر التالية:

أ. **تطوير التقنيات وتسهيل العمل الإداري:** تعتمد المرافق العامة على أحدث التقنيات الحديثة التي تساعدها على إنجاز خدماتها وتحقيق أهدافها بسرعة ودقة وبأقل تكلفة، وتهدف هذه التقنية إلى تزويد المرفق العام بالخدمات الإلكترونية بدلاً من الخدمات التقليدية، وبفضلها استطاع المرفق العام وضع حد لظاهرة الفساد الإداري ومحاربة البيروقراطية وكل تعقيدات الإدارة وتسهيل الخدمة للمستفيدين منها، كما أن تطبيق الخدمات الإلكترونية في ظل انتهاج الإدارة الإلكترونية ويؤدي إلى إجراء المعاملات الإدارية إلكترونياً وبطريقة محكمة بين الجمهور والإدارة ودون مماطلة، وتقديم الخدمات بدقة و عدالة و شفافية.²⁸

ب. **القضاء على البيروقراطية:** يؤدي تطبيق الخدمات الإلكترونية إلى القضاء على البيروقراطية، التي تستخدم كناية عن الأمراض والعلل التي تصيب الجهاز الإداري، وأضحت البيروقراطية مرضاً خبيثاً أعجز المرافق العامة عن أداء خدماتها، من خلال التعقيدات والبطء في اتخاذ القرارات والسيطرة والروتين، وكل هذه المشاكل تساهم في انتشار ظاهرة الفساد الإداري، ويعود الفضل في ذلك إلى الخدمات الإلكترونية التي تساهم في اختفاء ظاهرة البيروقراطية والقضاء على الفساد الإداري.²⁹

ج. **تسهيل العمل الإداري للموظف والخدمات لدى المواطن:** سيحول الموظف طريقة عمله من نمط الورقي إلى إلكتروني، ويمكن له استشارة أكثر من موقع لمتابعة وضعيته ومعالجتها مما يسهل على الجمهور الحصول على الخدمات التي تقدمها الإدارة دون التعرض

لصعوبات، مثل الانتظار في الطوابير، ويحارب هذا النظام ظاهرة المحسوبية وعرض الرشاوى لأن طلب المستفيد يكون عن طريق وسائل الإلكترونية، مما يقلل من مفاوضات مع الموظف³⁰.

د. القضاء على الانحرافات التنظيمية لدى الموظف: يساهم عمل الموظف من داخل منزله حيث يقدم خدماته للجمهور عبر البريد الإلكتروني وبالتالي القضاء على الانحرافات التنظيمية والممثل في عدم الالتزام بساعات عمله، وإهمال العمل، وتأخيرات والغياب، كما يقضي على مشكلة إجازات مرضية وغيرها من الإجازات التي تتجاوز الحدود القانونية المسموح بها من خلال تطبيق نظام الخدمات الإلكترونية.³¹

هـ. سرعة الإنجاز وتحقيق الرقابة: يوفر نظام الخدمات الإلكترونية سرعة تنفيذ الخدمة من خلال استبدال النظام اليدوي التقليدي بالكمبيوتر، وتطور في تقديم الخدمة للجمهور، حيث ينخفض الوقت المطلوب لأداء الخدمة وذلك راجع إلى سرعة تدفق المعلومات والبيانات من الكمبيوتر، بالإضافة إلى أن التسليم الإلكتروني للخدمة يخضع لرقابة أسهل وأكثر دقة من خلال النشر الإلكتروني لكافة مراحل الخدمة، فلا مجال لإخفاء المعاملات، ويقضي على الفساد الإداري على عكس من تلك المفروضة على الموظف في ممارسة وظائفه في نظام الإدارة التقليدي.³²

و. تخفيض التكاليف الخدمة: تساهم الخدمات الإلكترونية على خفض التكلفة والقضاء على التبذير والفساد من الجانب المالي، لأن تنفيذ الأعمال الإدارية بالطريقة التقليدية يستهلك كميات كبيرة من الورق والوثائق، وابتاع نظام الخدمة الإلكترونية ستنخفض هذه التكلفة بشكل كبير بالنسبة للإدارة والمستفيد التي تمكنه من الاستفادة من الخدمة بالأسعار زهيدة، وذلك راجع لاستخدام الكمبيوتر الذي يوفر الأدوات والأوراق، وبالتالي يقضي على تبذير والاختلاس ولا مجال لسرقة الأموال والأوراق والأدوات.³³

ز. اتقان في العمل: تتمثل في تقديم الخدمات للمواطنين على مستوى عالي من الاحترافية والتميز بحيث تكون جميع الخدمات موجودة على الموقع الإلكتروني للإدارة مما يحقق الرضا والسعادة للمستفيد ويولي كافة احتياجاته ورغباته دون ماطلة أو تأخير وبطريقة سهلة وطريقة مميزة، ومما يساهم في القضاء على البيروقراطية و التعقيدات الإدارية.³⁴

ح. القضاء على التضخم الجهاز الإداري: يقصد بالتضخم الجهاز الإداري كثرة عدد الموظفين في الإدارة مقارنة بالخدمات المقدمة، فنجد عدداً كبيراً من الموظفين يفوق الحاجة للعمل فيها، خاصة في الدول النامية، والسبب في ذلك هو اعتماد أساليب التوظيف الارتجالية، إضافة إلى أسلوب التوظيف الذي يتدخل فيه عنصر المحسوبية والوساطة، والذي يهيمن فيه بعض القيادات الإدارية في تعيين مؤيديهم وأقاربهم ومعارفهم، وبغض النظر عن كفاءتهم وخبراتهم وحاجة الإدارة إليهم فإن الطريقة الإلكترونية في تقديم الخدمات تساهم في القضاء على هذا التضخم وهؤلاء الموظفين غير الأكفاء لأن الخدمات تقدم بشكل آلي وإلكتروني من خلال مواقع الإدارة دون اللجوء إلى الموظفين.³⁵

ط. تحقيق الإصلاح الإداري: تأتي الخدمات الإلكترونية كآلية فعالة في تحقيق الإصلاح الإداري الذي يعتمد بدوره على التجديد والتطوير والتغيير في مختلف الهياكل والاستراتيجيات الخاصة بتقديم الخدمات، مع التجديد في بناء تنظيم الإدارة والتركيز على الاستخدام الكفء والأمثل للعمليات المستخدمة في تقديم الخدمات مما يؤدي إلى ترشيد الإنفاق ورفع مستوى كفاءة الخدمات ومن ناحية أخرى فإنه يقلل من السلبية آثار الفساد الإداري يزيل العديد من التعقيدات الإدارية في مجال الخدمات.³⁶

ي. تحقيق الشفافية والمسألة: يحقق نظام الخدمات الإلكترونية الشفافية الكاملة للإدارة من خلال التوفير الكامل والمتساوي لجميع الخدمات والمعلومات ومعرفة كافة الإجراءات من خلال المواقع الإلكترونية للإدارة التي تقدم فيها كافة خدماتها مما يدعم عملية المسألة بشكل دقيق وواضح، ويقصد بالشفافية في مجال الخدمات الإلكترونية فتح قنوات التواصل بشكل كامل بين المواطن والإدارة، كما أنها تعتبر أداة هامة في مكافحة الفساد الإداري، لأنها تعتمد في مجال الخدمات الإلكترونية على الكشف عن مختلف القواعد والتعليمات والإجراءات

والآليات المعتمدة في الخدمات، وتعد أيضاً الخطوة الأولى للاعتراف بعملية المسألة، كما تعطي الشفافية نفس الفرص للمواطنين للاستفادة من الخدمات وبالتالي يقلل من ممارسة الفساد الإداري ويفتح المجال للرقابة والمسألة، ومن ناحية أخرى فإن أداء الخدمات بطريقة إلكترونية دون اتصال مباشر بين الموظف وصاحب الخدمات الذي يطر في كثير من الأحيان إلى ابتزاز أو تقديم الهدايا للموظف لإتمام الخدمة المطلوبة وهذا راجع إلى التلاعب الموظفين وسوء معاملتهم و استغلالهم لسلطتهم و بالتالي القضاء على الفساد الإداري.³⁷

نستنتج أن الخدمة الإلكترونية وسيلة أداء ناجحة من خلال التغلب على كل مظاهر الفساد والتخلف والركود والجمود والبيروقراطية في المرفق العام، ولا نبالغ إذا قلنا إنها أفضل وسيلة للرقابة وترقية وإصلاح المرفق العام لأن لها القدرة على التحليل، ومراجعة الأنشطة غير الموجودة على الموقع بشكل تلقائي، ويمكن أيضاً أن تكون وسيلة عرقلة إذا لم يتم التخطيط لبنائها بشكل صحيح ورؤية واضحة.

4.3 دور الخدمة الإلكترونية في تفعيل مبدأ المساواة للحد من الفساد الإداري:

يدعم نظام الخدمات الإلكترونية مبدأ المساواة في المرافق العامة والذي يلعب دوراً كبيراً في مكافحة الفساد الإداري من خلال النقاط

التالية:

أ. **دعم الفقراء وتحقيق المساواة بين الأفراد:** لا شك في أن تطبيق نظام الخدمة الإلكترونية يؤكد ويدعم مبدأ المساواة إلى حد كبير جداً، لأن الخدمة تقدم بشكل آلي وإلكتروني، ولا يوجد تمييز بين الأفراد، كما يمكن لأي شخص باستعمال جهاز الكمبيوتر الحصول عليها، لهذا يجب على كل الدول أن تركز استراتيجية دعم الفقراء ووضع أجهزة الحاسوب والإنترنت في الأماكن العامة في المناطق السكان والعمران من أجل توفير الخدمة للجميع دون تمييز³⁸، كما أن تطبيق مبدأ المساواة في الخدمة الإلكترونية سيؤدي إلى التغلب على مشاكل الوساطة والمحسوبية بين الأفراد والتي تؤثر بشكل مباشر على المرفق العام، وتساهم في كثير من الأحيان إلى انهياره بعد انتشار الفساد الإداري داخله.³⁹

وتجدر الإشارة إلى أن شرط تطبيق مبدأ المساواة وفق نظام الخدمة الإلكترونية يقتضي أن يكون جميع الأفراد على دراية لأساليب الإلكترونية.

ب. **القضاء على ممارسات الفساد الإداري:** إن نظام الخدمات الإلكترونية يؤدي إلى التغلب على البيروقراطية وظاهرة الفساد الإداري، كما تعتبر ظاهرة الوساطة مرض اجتماعي استوحل في أوساط الإدارة، بإضافة إلى المحسوبية التي أدت إلى انهيار الإدارة العمومية والمرفق العام، وبالتالي يجب على الإدارة انتشارها عن طريق التقدم بخطوات ثابتة نحو تعميم الإدارة الإلكترونية وتفعيل مبدأ المساواة من خلالها منهاج الخدمات الإلكترونية.⁴⁰

ج. **القضاء على التمييز بين الأفراد:** يعد موضوع التمييز بين الأفراد في الاستفادة من خدمات المرافق العامة مصدر لتخلف وانشار آفات عديدة منها الرشوة والمحسوبية والوساطة في المرفق العام وما ينجر عنها من تخلف لدولة وانحطاط في المستوى وانتهاك لحقوق الإنسان وبالتالي تفتشي ظاهرة الفساد الإداري لهذا وجب تحديث المرفق العام وعصرنته بكافة آليات التكنولوجيا المتطورة والتي تضمنت في طياتها الخدمات الإلكترونية كوسيلة للقضاء على التمييز بين الأفراد فيما يخص في استفادة من خدماته.⁴¹

د. **تحقيق الحياد المرفق العام:** من شأن توفير الخدمات الإلكترونية في المرافق العامة أن يضمن الحياد من خلال عدم التمييز ضد الأفراد الذين يتعاملون مع هذه الخدمات، فكل من يستطيع التعامل مع الكمبيوتر يحصل على الخدمة المطلوبة، وبذلك يمكن هذا النظام من التخلص من العديد من مظاهر الفساد الإداري من خلال القضاء على حالات الرشوة، لأن الخدمات الإلكترونية لا توجد مواجهة مباشرة بين طالب الخدمة والموظف العام وبالتالي لا يستطيع استغلال سلطته الإدارية، ومن ثم لا مجال لرشوة الموظف في هذا الشأن.⁴² نستنتج أن تطبيق نظام الخدمات الإلكترونية في المرفق العام يحارب الفساد الإداري لأنها تعتمد على الوسائل التكنولوجية التي تسهل اكتشاف الفساد وسهولة الرقابة، كما يتم من خلالها تفعيل مبدأ المساواة على أكمل وجه.

4. خاتمة:

أصبح الانتقال إلى الخدمات الإلكترونية مطلبًا مهمًا تفرضه التحولات الإلكترونية من أجل متابعة البرامج الإصلاح الإداري ، كخطوة ضرورية في ضوء العصر الرقمي، والانفتاح على المجتمعات العالمية والتفاعلات البشرية، وتعد الخدمات الإلكترونية بكافة مكوناتها الفنية من الآليات الفعالة للقضاء على الفساد الإداري الذي انتشر في العديد من الدول وخاصة الدول النامية، وفي هذا السياق تناولت دراستنا موضوع الخدمات الإلكترونية كآلية لمكافحة الفساد الإداري، وتم ذلك من خلال عرض الموضوع موضحا مفهوم الفساد الإداري والخدمات الإلكترونية، وطرح دور الخدمات الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري في كل من تسير المرفق العام وعلى مبدأ المساواة، ومن النتائج التي استخلصت من خلال هذه الدراسة نجد :

إن تطبيق نظام الخدمات الإلكترونية يحارب جرائم الفساد الإداري في المرفق العام من خلال عدة عناصر يحققها هذا النظام منها:
- تطوير التقنيات وتسهيل العمل الإداري- القضاء على البيروقراطية- تسهيل العمل الإداري للموظف والخدمات لدى المواطن- القضاء على الانحرافات التنظيمية لدى الموظف- سرعة الإنجاز وتحقيق الرقابة- تخفيض التكاليف الخدمة، اتقان في العمل- القضاء على التضخم الجهاز الإداري- تحقيق الإصلاح الإداري- تحقيق الشفافية والمسألة.

كما يتمثل دور الخدمة الإلكترونية في تفعيل مبدأ المساواة لمحاربة ممارسات الفساد الإداري من خلال العناصر التالية:
- دعم الفقراء وتحقيق المساواة بين الأفراد- القضاء على ممارسات الفساد الإداري- القضاء على التمييز بين الأفراد- تحقيق الحياد المرفق العام.
يمكن تعزيز مكافحة الفساد الإداري في ظل انتعاج الخدمات الإلكترونية من خلال اتخاذ عدة إجراءات منها:

- يجب على الدول والحكومات أن تولي اهتمامًا خاصًا لكل ما يخدم الانتقال إلى الخدمات الإلكترونية واستمراريتها على المدى الطويل وبالتالي محاربة كل أشكال الفساد الإداري.
- تطوير نظام التعليم من المراحل الأولى لإعداد الأجيال بما يؤهلها لمواجهة التحديات العلمية والتكنولوجية والتطورات، وخلق جيل جديد يعمل على إصلاح الإدارات ومحاربة الفساد الإداري.
- كما يجب الاهتمام بالإصلاح التشريعي في تطبيق الخدمات الإلكترونية لأن وجود قوانين وأنظمة تنظم المعاملات الإلكترونية يبعث الثقة والأمان للموظفين والمواطنين وبالتالي ضمان نجاح عملية التحول للخدمات.
- من أجل تحسين الخدمة، يجب على السلطة العامة التخلي عن الإصلاحات الشكلية واعتماد سياسة إصلاح المرافق العامة، وتطبيق الإدارة الإلكترونية باعتماد على الخدمات الإلكترونية كوسيلة لمحاربة الفساد الإداري والبيروقراطية وتحقيق الشفافية.
- يجب على الدولة من خلال الإدارات المتخصصة وضع الخطط اللازمة لتأهيل وتدريب الموظفين بما يتلاءم مع نظم وضع الخدمات الإلكترونية.
- كما يجب العمل على إنشاء بوابات في مختلف المرافق لتسهيل وتفعيل الخدمات الإلكترونية، وضمان تطويرها ومراقبتها وبالتالي تكون الخدمة عن طريق هذه البوابة مما يقلل الاتصال المباشر مع الموظف ويقل معه الفساد الذي يتبناه الموظف من رشوة وواسطة ومحسوبية.
- يجب الاهتمام بشكل أساسي بتفعيل حملات التوعية داخل المؤسسات والمرافق العامة للتعريف بمخاطر الفساد وآثاره السلبية وضرورة نشر ثقافة أخلاقيات المهنة بين الموظفين.

5. قائمة المراجع:

- 1 أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، دار الفكر، بيروت، 1989، ص 846-847.
- 2 سورة البقرة الآية 205.
- 3 سورة البقرة الآية 11 - 12.
- 4 أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، جامع البيان عن تأويل القرآن، دار المعرفة، ط1، بيروت، 1978، ص 97
- 5 خالد حسن أحمد لطفي، الحكومة الإلكترونية ودورها في مكافحة الفساد الإداري، دار الفكر الجامعي، ط1، مصر، 2012، ص 74، نقلا عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مكافحة الفساد لتحسين إدارة الحكم، شعبة التطوير الإداري وإدارة الحكم، مكتب السياسات الإنمائية، 1998.
- 6 عبد الله محمد الهواري، المرجع نفسه، ص 39.
- 7 حاج علي مداح، جريمة إساءة استغلال الوظيفة، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، العدد 2، جامعة تيسمسيلت، الجزائر، 25-01-2020، ص 17-18.
- 8 صباح عبد الرحيم، جريمة الرشوة، أسبأها وآليات مكافحتها في التشريع الجزائري، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد 2، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، الجزائر، 30-04-2021، ص 47.
- 9 خميري رشيد وعمراني مراد، جريمة اختلاس الأموال العامة في القانون الجزائري، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 1، المركز الجامعي بريكمة، الجزائر، 06-06-2022، ص 723.
- 10 محمد صادق، الفساد الإداري في العالم العربي مفهومه وابعاده المختلفة، المجموعة العربية للتدريب والنشر، ط1، مصر، 2014، ص 25.
- 11 سورة البقرة الآية 188.
- 12 محمد صادق، المرجع السابق، ص 26.
- 13 يوكا أوجاسالو، جودة الخدمة الإلكترونية نموذج مفاهيمي، المجلة الدولية للفنون والعلوم، العدد 3، 2010، ص 127-143.
- 14 كريمه جلام، فعالية الجودة الإلكترونية في ترقية الخدمة العمومية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مداخلة مقدمة في المنتدى الدولي العلمي حول جودة الخدمة العمومية في ظل الحكومة الإلكترونية، كلية علوم الاقتصادية علوك التسيير وعلوم التجارية جامعة بومرداس، الجزائر يومي 29 و 30 أكتوبر 2014، ص 5.
- 15 غنية نزي، دور الإدارة الإلكترونية في ترقية خدمات المرافق العمومية المحلية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 12، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 01-01-2016، ص 180.
- 16 إلياس شاهد وآخرون، تقييم تجربة الحكومة الإلكترونية في الجزائر، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، العدد 13، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 01-12-2016، ص 133.
- 17 قرار مجلس الوزراء رقم 62، المؤرخ في 2017، بشأن استحداث رسوم خدمات بوابة التصديق الرقمي وخدمات الربط الإلكتروني التي تقدمها الهيئة الاتحادية للهوية والجنسية، الصادر في 28/12/2017.
- 18 قرار مجلس الوزراء رقم 36، المؤرخ في 2021، بشأن استخدام تقنيات التعاملات الرقمية في المعاملات والمسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية، الصادر في 08/04/2021.
- 19 المرسوم التنفيذي رقم 307-2000، المؤرخ في 14/10/2000، المعدل لمرسوم رقم 257/98، المؤرخ في 25/08/1998، الذي يضبط شروط وكيفيات إقامة خدمات "انترنت" واستغلالها، ج ر العدد 60، الصادر في 15/10/2000.
- 20 المرسوم التنفيذي رقم 07-162، المؤرخ في 30/05/2007، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 01-123، المؤرخ في 09/05/2001، المتعلق بنظام الاستغلال المطبق على كل نوع من أنواع الشبكات بما فيها اللاسلكية الكهربائية وعلى مختلف خدمات المواصلات السلكية واللاسلكية، ج ر العدد 37، الصادر في 07/06/2007.
- 21 المرسوم تنفيذي رقم 98 - 257 المؤرخ في 25/08/1998، الذي يضبط شروط وكيفيات إقامة خدمات أنترنت واستغلالها، ج ر العدد 63، الصادر في 26/08/1998.

- 22 إلياس شاهد وآخرون، نفس المرجع، ص134.
- 23 خالد حسن أحمد لطفي، الحكومة الإلكترونية ودورها في مكافحة الفساد الإداري، دار الفكر الجامعي، ط1، مصر، 2012، ص126.
- 24 هاني علي الطهراوي، القانون الإداري، دار الثقافة، ط1، عمان، 2009، ص261.
- 25 محمد الصغير بعلي، القانون الإداري، دار العلوم للنشر وتوزيع، الجزائر، 2002، ص206.
- 26 صورة الحجرات، الآية 13.
- 27 محمد رفعت عبد الوهاب، النظرية العامة للقانون الإداري، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2009، ص315.
- 28 حمدي القبيلات، قانون الإدارة العامة الإلكترونية، دار وائل، الأردن، ط1، 2013، ص78.
- 29 نبرا محمد جاسم الاحبابي، أثر الإدارة الإلكترونية في إدارة المرافق العامة دراسة مقارنة، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2018، ص138.
- 30 داود عبد الرزاق الباز، الإدارة العامة الحكومة الإلكترونية وأثرها على نظام القانوني للمرفق العام وأعمال موظفيه، مجلس النشر العلمي، الكويت، 2004، ص226.
- 31 خالد حسن أحمد لطفي، المرجع السابق، ص131.
- 32 عبد الكريم غرسي عابد ومحمد شريف، دور الإدارة الالكترونية في ترشيد وتحسين الخدمة العمومية، REVUE ALGERIENNE DE FINANCES PUBLIQUES، العدد1، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 20-12-2013، ص96.
- 33 مجموعة مؤلفين، جمع واعداد لبيد عماد وموزاي بلال، الخدمة العمومية الالكترونية في الجزائر معطيات الواقع ورهانات المستقبل، المركز الديمقراطي العربي لدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ط1، المانيا، 2012، ص63.
- 34 سلوى بنت عبد الله الحمودي وسرى بنت إبراهيم العابد، أثر تطبيق الحكومة الإلكترونية في تحقيق الشفافية الإلكترونية ودورها في الحد من الحد من ممارسات الفساد الإداري في الأجهزة الحكومية في منطقة الرياض، معهد الإدارة العامة، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2017، ص43.
- 35 محمد ناصر محمد مطلق دحيم العتيبي، التحول الرقمي وأثره على المرفق العام، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، العدد2، جامعة عين الشمس، مصر، 2022، صص35-36.
- 36 رانية هدار، دور الإدارة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد2، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، الجزائر، -2016، صص01-07، 250.
- 37 جرمولي مليكة، دور الإدارة الإلكترونية في محاربة الفساد الإداري، الحوار الفكري، العدد15، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر، 14-06-2018، صص648-649.
- 38 راضية سنقوقة، دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد المرفق العام، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد12، جامعة باتنة 1، الجزائر، 15 يناير 2018، ص591.
- 39 راضية سنقوفة، نفس المرجع، ص591.
- 40 مجموعة مؤلفين، المرجع السابق، صص116-117.
- 41 عقيلة جعيجع وفاطمة بن سنوسي، مبدأ المساواة أمام المرفق العام الإلكتروني، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد01، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 27-04-2022، ص1025.
- 42 نبرا محمد جاسم الاحبابي، المرجع السابق، ص75.